النمذجة القياسية للإنفاق الحكومي وعلاقته بالنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية

دراسة قياسية للفترة "2000م – 2017م"

د . احمد العضاضي

أستاذ الاقتصاد المساعد والاقتصاد القياسي

كلية الأعمال – جامعة الملك خالد

ahalodadi@kku.edu.sa

أ.د/ بدر العبدي

أستاذ الإحصاء

كلية الأعمال – جامعة الملك خالد

bsabidi@kku.edu.sa

Abstract

This paper examines to test the causality relationship between government spending and gross domestic product (GDP) in Saudi Arabia between 2000 - 2017. Moreover, the model aims the validity of Wagners Law as well as Keynes Theory, using the Johansen approach and error correction modelling (VECM) .

The Augmented Dickey-Fuller (ADF) test show that all selected variables are integrated of order I (1) as well as the outcome from the co-integration of the Johansen test find a long-term relationship between government spending and economic growth.

Concrete evidence exists as to the importance of the role of government spending in enhancing economic growth, which supports the Keynesian's hypothesis.

Keywords: *Saudi Arabia, Economic Growth, Wagners Law, Keynes Theory.*

ملخص

تهدف الدارسة إلى اختبار العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي كأحد أهم أدوات السياسة المالية والناتج المحلي الإجمالي (GDP) في المملكة العربية السعودية بين عام 2000م – 2017م، كما يختبر النموذج مدى صحة قانون واجنر وكذلك نظرية كينز باستخدام طريقة التكامل المشترك لاختبار العلاقة طويلة الأجل ونموذج متجهة تصحيح الخطأ VECM لدراسة العلاقة السببية بين المتغيرات تحت الدراسة. حيث أوضحت اختبارات السكون ل (ADF) أن المتغيرات ساكنة في الفرق الأول، كما أظهرت نتائج اختبار التكامل المشترك ل (Johnasen) وجود علاقة تكاملية بين متغيرات الدراسة، كما أكدت نتائج السببية دعم نظرية كينز بوجود علاقة سببية متجهة من الإنفاق الحكومي للنمو الاقتصادي وبالتالي عارضت النتائج فرضية قانون واجنر Wagner Law في دور النمو الاقتصادي لزيادة الإنفاق الحكومي.

الكلمات الدالة: المملكة العربية السعودية، النمو الاقتصادي، نظرية كنز، قانون واجنر.

المقدمة

يلعب الإنفاق الحكومي دورا كبيرا وجوهريا في الاقتصاد ونموه بشكل عام وبشكل خاص في اقتصاديات الدول التي تعتمد على البترول ومشتقاته كالمملكة كونه من أهم أدوات السياسة المالية الأمر الذي اكسبه أهمية خاصة ومميزة حيث يعد محركا للنمو والازدهار الاقتصادي والذي يمثل من الأهداف الأساسية التي تسعى خلفها الحكومات وتتطلع إليها الشعوب وذلك لكونه يمثل الخلاصة المادية للجهود الاقتصادية وغير الاقتصادية المبذولة في المجتمع، إذ يعد احد الشروط الضرورية لتحسين المستوى المعيشي للمجتمعات كما يعد مؤشرا من مؤشرات رخائها والذي يرتبط بمجموعة من العوامل الجوهرية في المجتمع تعد بمثابة المناخ الملائم لتطوره.

السعودية كأحد أهم الدول الخليجية الغنية بالنفطية تعتمد بشكل كبير ومقلق على واردات النفط الضخمة لتمويل مشاريعها التنموية وتحقيق الرخاء لأفراد شعبها، غيران النفط من الموارد الطبيعية التي يمكن أن تنضب يوما ما، الأمر الذي جعل صانعي ومتخذي القرار الاقتصادي لوضع خطة ورؤية اقتصادية متمثلة في رؤية 2030 لتتجاوز هذا الاعتماد الهائل على النفط ومحاولة لتنويع مصادر الدخل.

من جانب آخر، كشفت الأزمات المالية العالمية ولعل أهمها أزمة الكساد الكبير في الثلاثينيات الميلادية وكذلك الأزمة الأخيرة في عام 2008 أن الإنفاق الحكومي يعد المتغير الأهم للدول التي يمكن الاعتماد عليها لمواجهة هذه الأزمات، غير أن بعض الاقتصاديين يفضلون أن يكون النمو والازدهار الاقتصادي هو الداعم للإنفاق الحكومي حيث يزيد هذا الإنفاق مع زيادة النمو الاقتصادي.

ومن هنا يمكننا التنبؤ بمشكلة الدراسة حيث تكمن في معرفة العلاقة السببية ونوعها واتجاهها بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي حيث تفترض النظرية الكينزية أن هناك علاقة سببية مستقرة وموجبة باتجاه واحد من الإنفاق الحكومي للنمو الاقتصادي بينما يفترض قانون واجنر أن هناك علاقة سببية مستقرة موجبة باتجاه واحد من النمو الاقتصادي إلى الإنفاق الحكومي.

لذلك لابد من التأكد من أن الإنفاق الحكومي في المملكة العربية السعودية ذو اتجاه واحد أو اتجاهين وأيهما تنطبق على الإنفاق الحكومي الفرضية الكينزية أم قانون واجنر أم أن هناك علاقة باتجاهين.

من هنا يتضح أن الدراسة تهدف إلى: تحليل أثر الأنفاق الحكومي الجاري والرأسمالي على النمو الاقتصادي. كما تهدف إلى تحليل وتحديد مستوى العلاقة بين الإنفاق الحكومي في المملكة وعلاقته بالنمو الاقتصادي وكذلك تحديد سببية العلاقة بينهما.

يعرض القسم التالي الإطار النظري ونظريات النمو الاقتصادي بالإضافة لأهم الدراسات السابقة، في حين سيتم التركيز بعد ذلك على النمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي في السعودية، وفي الجزء الرابع نختبر النموذج القياسي ومن ثم النتائج، بينما يقدم الجزء الأخير مناقشة هذه النتائج والخاتمة.

2. الإطار النظري للدراسة

ينقسم الإطار النظري في هذه الدراسة إلى قسمين أساسيين، أولهما الإطار النظري والذي يشتمل على أهم النظريات الاقتصادية في النمو الاقتصادي وخصوصا في الدور المزدوج للإنفاق الحكومي في تعزيز ودعم النمو الاقتصادي. في حين يركز الفصل الثاني على أهم الدراسات التطبيقية السابقة التي تناولت دور الإنفاق الحكومي وعلاقته بالنمو الاقتصادي.

1.2 نظريات النمو الاقتصادي

تسعى كافة الحكومات عادة لتحقيق النمو والازدهار الاقتصادي وكبح مستوى التضخم، فالنمو الاقتصادي هو أحد مؤشرات الاقتصاد الكلي الرئيسية. يعرف علماء الاقتصاد النمو الاقتصادي بأنه زيادة مستدامة وحقيقية في الناتج الحقيقي لأي بلد، كما يمكن قياسه بعدة طرق، كالزيادة في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) أو من خلال دخل الفرد.

من جانب آخر، فان النظريات الاقتصادية في العادة هي منتوج دول متقدمة فيؤخذ في عين الاعتبار عند سرد أو دراسة النظريات الاقتصادية أن محاولة تطبق هذه النظريات مباشرة على البلدان النامية ناهيك عن البلدان الغنية بالنفط يعد من الصعوبة بمكان لعدة أسباب من أهمها اختلاف الظروف والعوامل المؤثرة في الاقتصاد، غير أن هناك حاجة إلى دراسة وفهم هذه النظريات الاقتصادية للاستفادة منها أولا ولمحاولة تكييفها لظروف البلدان النامية ولدولنا النفطية، كما تساعدنا في معرفة أهم المتغيرات التي تؤثر إيجابا أو سلبا في النمو الاقتصادي.

هناك عدد كبير من النظريات التي تتناول النمو الاقتصادي ودور العوامل المختلفة في تحديد النمو الاقتصادي الأمثل، كما دعمت الدراسات التطبيقية

مجموعة متنوعة من المتغيرات لتوسيع وظائف الإنتاج واستخدمت هذه للمساعدة في تحسين الإطار النظري لنماذج النمو الاقتصادي. من هنا سيتم عرض مختصر لأهم النظريات الاقتصادية في النمو الاقتصادي منوهين عن النظريات التي دعمت دور الحكومة وإنفاقها الحكومي في تعزيز مستوى النمو الاقتصادي وكذلك النظريات التي تجاهلت هذا الدور ولعل أسباب تجاهلها ينطوي لعدة أسباب أهمها نظرة تلك المجتمعات للدور الضعيف للحكومة في النشاط الاقتصادي.

نظرة الاقتصاديين للنمو الاقتصادي بدأ مبكرا، ويتضح ذلك من آراء الاقتصاديين القدماء في الفكرين التجاري والطبيعي، وبدأت هذه الأفكار تتطور لاحقا في الفكر الكلاسيكي كآراء أدم سميث في النمو الاقتصادي، إضافة للعديد من علماء الكلاسيك أمثال ديفيد ريكاردو، مالتوس، جوزيف شومبيتر وغيرهم. غير أن هذه الأفكار بدأت في التغيير فيما يخص النمو الاقتصادي وعوامله المؤثرة علية فقد تم استخدام نماذج اقتصادية يتم من خلالها تحديد المتغيرات الأكثر أهمية والتي تحقق الازدهار الاقتصادي كنموذج هارود-دومار -Harrod Domarمثلا، ولعل أشهر هذه النماذج هو نموذج سولو-سوان – Solow .Swan

لعلنا نعطي فكرة مختصرة عن أهم هذه النظريات الاقتصادية بدأ بالفكر التجاري ونظرتهم للقوة الاقتصادية لأي بلد في مدى امتلاكه من المعدنين: الذهب والفضة مع تركيزهم على أهمية زيادة النمو السكاني مع ربطه بتخفيض قيمة الأجور في حين لم يكن للإنفاق الحكومي أي دور يذكر على النمو الاقتصادي ولعل السبب هو الوضع الاقتصادي السائد في أوروبا في تلك الفترة، في حين اعتقد الطبيعيين أن القطاع الزراعي هو المصدر الحقيقي لأي نمو اقتصادي منكرين ومتجاهلين أفكار التجاريين في أهمية المعدنين في أي نمو اقتصادي، ولعل السبب في ذلك هو ردة فعل على الفكر التجاري لتغاضيه عن أي علاقة بين النمو الاقتصادي والقطاع الزراعي ولعل القاسم المشترك بين الفكرين هو عدم الاهتمام بالدور المحوري لعملية الإنفاق الحكومي في النمو الاقتصادي. على الرغم من تأييد هذا الفكرين على عدم تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي غير أنهم يرون أهميتها في النواحي التنظيمية فقط مؤكدين في الوقت نفسه على أهمية دعم الصادرات وإنها نقطة الانطلاق لأي نمو اقتصادي ومنوهين على الحد من الواردات لإضرارها بالنمو الاقتصادي. هذا الفكر القديم يتحدث عن واقعنا المعاصر فسياسة الدول العظمى حاليا تدعم هذه النظرة، وخير

مثال لذلك الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين ومحاولة الأولى الحد من نفوذ الصادرات الصينية للأسواق وخصوصا الأمريكية.

من جانب آخر، تأثرت النظريات الكلاسيكية وروادها بشكل كبير بالثورة الصناعية، حيث ركزوا على أن تراكم رأس المال المنبثق من الطبقة الرأسمالية الحاكمة يعتبر محرك رئيس وفعال للنمو الاقتصادي. كما ركز بعض الاقتصاديين الكلاسيك أمثال أدم سميث (1776) على التخصص وتقسيم العمل بالإضافة للتقدم التقني كمحركات فعالة للنمو الاقتصادي، وشدد سميث وأيده ريكاردو على أن القطاع الصناعي هو القادر على زيادة معدلات النمو الاقتصادية. من جانب آخر، يختلف الاقتصادي ريكاردو ومالتس مع نظرة سميث فيما يخص النمو السكاني حيث اعتقدوا أن النمو المنخفض للسكان مهم لتحقيق النمو الاقتصادي وخصوصا فيما يتعلق بعدم التناسب أو التكافؤ بين زيادة السكان والمصادر الغذائية وهو ما يعرف بقانون "تناقص الغلة". ومن جانب آخر اقترح العالم الاقتصادي مالتس بفرض قيود على الإنجاب ويبدوا أن هذه النظرية لاقت استحسانا في بعض البلدان في وقتنا الحاضر حيث فرضت الصين في وقت سابق في بعض المقاطعات قيودا على الإنجاب بتحديد النسل ودعم تأخر سن الزاج لتفادي العواقب الوخيمة لكثرت السكان. أيضا لشمبيتر وهو أحد الاقتصاديين البارزين في الفكر الكلاسيك رأي مختلف في النمو السكاني حيث يرى عدم أهميته في تحقيق أي نمو اقتصادي.

ان توفر قواعد البيانات مع التطور الهائلة للتقدم التقني اوجد نماذج اقتصادية مختلفة كليا تستخدم التحليل الكمي لفرز وتحديد المتغيرات المهمة للنمو الاقتصادي كنموذج كينز وغيرها من النماذج الحديثة للنمو الاقتصادي. فبينما ركز كينز (1936) على دور الاستثمار والاستهلاك بالإضافة للإنفاق الحكومي والصادرات في تحقيق النمو الاقتصادي، نرى هارود دومار يركز على الدور المهم والفعال للاستثمار في تحقيق الرفاه والازدهار الاقتصادي. من جانب آخر، ترى نظرية ونموذج سولو سوان وهو النموذج الأكثر شيوعا واستخداما في الدراسات التطبيقية الحديثة للنمو الاقتصادي أن النمو الاقتصادي يعتمد على عدة عوامل ولعل من أهمها العمل والاستثمار إضافة إلى الدور الرئيس للتقدم التقني والنمو السكاني في عملية النمو الاقتصادي، وقد شاركت نظرية النمو الحديثة لرومر ولوكس نظرية سولو في اغلب العوامل السابقة، غير انها إضافة أهمية الإنفاق الحكومي كعامل مهم ومساعد في تحقيق النمو المستدام.

يعتبر قانون واجنر من أهم الداعمين لزيادة مستوى الإنفاق الحكومي تلبية لإشباع الحاجات الإنسانية المتزايدة، حيث ركز واجنر على أن الدخل القومي المتزايد يؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي.

ومن هنا يتضح أن أهم النظريات التي دعمت تدخل الدولة في السوق عن طريق الإنفاق الحكومي هي النظرية الكنزية ونظرية النمو الحديثة بالإضافة لقانون واجنر. وفيما يلي نعرض أهم الدراسات التي تحدثت عن الدور المزدوج للإنفاق الحكومي في تعزيز النمو الاقتصادي.

2.2 الدراسات السابقة

قامت دراسات عديدة سواء محلية، عربية ودولية بدراسة العلاقة المزدوجة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي، غير أن هذه الدراسات اختلفت في أمور عدة ولعل أهمها اتجاه التأثير من النمو الاقتصادي للإنفاق الحكومي أم العكس. أن تحليل تلك الدراسات شابه نوع من الغموض حيث برهنت مجموعة منها على أن الإنفاق الحكومي له الدور الكبير في حدوث الازدهار الاقتصادي مدعوما بنظريات عدة ولعل أهمها نظرية كينز في النمو والتي طبقت عقب الكساد العالمي عام 1929، بينما دراسات أخرى رأت أن النمو والازدهار الاقتصادي وزيادة الدخل القومي للدولة يؤثر ايجابيا في مستوى الإنفاق الحكومي مما يدعم بدوره ما يعرف بفرضية أو قانون واجنر. هنا وحيث أن الجدال لازال قائما في الدراسات التي تخص طبيعة العلاقة بين المتغيرين وكذلك الدراسات التي اهتمت بالاقتصاد السعودي حيث البعض يؤيد الفكر الكنزي في أهمية الدور الريادي للإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي بينما دراسات أخرى ولنفس البلد ترى أن هذا الدعم مؤثر لا محالة في الازدهار الاقتصادي وان الزيادة في الدخل القومي هو الذي يؤثر في الإنفاق الحكومي. من هنا رأينا أن البحث والتقصي عن الحقائق أمر لابد منه خصوصا في ظل الرؤية السعودية 2030. وفيما يلي عرض لبعض أهم الدراسات التجريبية التي بحثت العلاقة بين النمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي لعدة دول، ونبدأ بدراسة خفاجة 2013 بعنوان " أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي" حيث هدفت الدراسة إلى قياس مدى التأثير للإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي للاقتصاد الفلسطيني بين عامي 1996-2011. باستخدام نموذج الاقتصاد القياسي بطريقة المربعات الصغرى. استخدمت الدراسة اختبارات السكون لPP & ADF كما استخدمت اختبار Johansen للتكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ ECM. كشفت نتائج

الدراسة أن جميع المتغيرات كانت غير ثابتة عند مستوياتها بينما كانت ساكنة في الفرق الأول كما بينت النتائج بوجود متجهين للتكامل المشترك بين المتغيرات وذلك عند مستوى معنوية 5%. أظهرت النتائج وجود علاقة تأثير ايجابي من الإنفاق الحكومي على الناتج المحلي الإجمالي.

وقدم Taiwo & Abayomi (2011) في دراسته عن نيجيريا حول مدى تأثير الإنفاق الحكومي على معدلات النمو للناتج المحلي (GDP) بين عامي 1970-2008 باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) حيث أظهرت النتائج أن جميع المتغيرات ساكنة في المستوى الأول وكذلك وجود علاقة تكاملية عند مستوى معنوية 5%. أثبتت نتائج الدراسة وجود علاقة موجبة بين النمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي مع أهمية دور القطاع الخاص في الازدهار الاقتصادي لنيجيريا.

حاولت دراسة غضابنة (2015) بعنوان "العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر" إلى دراسة العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ما بين 1990-2012 مستخدما طريقة التكامل المشترك ومتجه تصحيح الخطأ VECM لاختبار العلاقة السببية. أظهرت النتائج وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات عند مستوى 5% كما أن هناك علاقة سببية ذات اتجاه واحد من الإنفاق الحكومي للنمو الاقتصادي وفقا لاختبار جرانجر مما يؤيد نظرية كينز في النمو الاقتصادي.

وفي دراسة Srinivasan (2013) حول العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي ونمو الناتج المحلي الإجمالي للهند من عام 1973 وحتى عام 2012، حيث دعمت قانون واجنر في وجود علاقة سببية متجهة من الدخل القومي للإنفاق الحكومي في الأجلين الطويل والقصير مستخدما طريقة التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ.

وفي دراسة عن السعودية قام الباتل (2000) بتقصي الحقائق عن دور الإنفاق الحكومي في نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من 1970-1996 مستخدما التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ، حيث أثبتت الدراسة أن هناك دورا كبيرا للإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي وان هذا التأثير لازال مهما في تشجيع القطاع الخاص.

وشاركت دراسة للعيسى (2006) دراسة الباتل السابقة عن الدور الريادي للإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي للسعودية خلال الفترة 1970-2002

حيث أوضحت الدراسة أن انخفاض أسعار النفط في تلك الفترة أثر بشكل مباشر ورئيس في الإنفاق الحكومي مما أثر على النمو الاقتصادي. أوصت الدراسة بأنه لابد من الاعتماد على الإنفاق الحكومي لدفع عجلة النمو الاقتصادي كما أكدت الدراسة إلى أهمية تنويع مصادر الدخل وعدم الاعتماد المطلق على الإيرادات النفطية مما يجعل الدول النفطية تحت رحمة أسواق النفط العالمية.

وفي هذا السياق قدمت دراسة للتويجري عام (2001) دليلًا ملموسًا على أهمية دور الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي، وأشارت إلى أن الإنفاق الحكومي أدى إلى زيادة قوة العلاقة السببية بين النمو والصادرات.

من جانب آخر قدم غالي (1997) تحليلا مختلفا عن دور الإنفاق الحكومي في نمو الاقتصاد السعودي حيث لم تجد الدراسة أي دليل على أن الإنفاق الحكومي يمكن أن يزيد من الناتج المحلي الإجمالي وأوصت الدراسة أن على السياسة المالية الحد من دوره الإنفاق الحكومي في الاقتصاد؛ هذا الاستنتاج يخالف الدراسات السابقة عن المملكة ولكنه يدعم النظرية الكلاسيكية كما يدعم رأي صندوق النقد الدولي حيث حذر عام 2018 الحكومة السعودية من زيادة الإنفاق الحكومي وعدم الاعتماد على أسعار النفط المرتفعة، من جانب آخر أشاد بنتائج برنامج الإصلاحات التي طبقتها المملكة مثل خفض الدعم ورفع أسعار الوقود والكهرباء وتطبيق ضريبة القيمة المضافة.

هذه العلاقة المتشابكة والمختلفة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي تجعلنا نعيد دراسة الوضع القائم بين المتغيرات الاقتصادية والنمو الاقتصادي من وقت لآخر والسبب هو اختلاف التوجه والنظرة الاقتصادية الحالية عن السابق كما أن وجود رؤية اقتصادية واضحة للحكومة السعودية تؤكد على أن التحول الاقتصادي القادم يحتاج منا دراسات أكثر تعمق تواكب النظريات الحديثة للنمو الاقتصادي من هنا يتضح أهمية إعادة دراسة العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في المملكة لعدة أسباب ولعل أهمها استخدام احدث البيانات الصادرة من الهيئة العامة للإحصاء.

3. تطور الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في المملكة

إن تطور الدولة في النشاط الاقتصادي يشير بوضوح إلى وجود ظاهرة تزايد النفقات العامة في جميع الدول مهما اختلفت في مستويات تطورها وفلسفتها الاقتصادية، ويشكل الإنفاق العام أداة مهمة في إطار السياسة الاقتصادية لتحقيق أهداف النمو والإصلاح الاقتصادي، وتصاعدت هذه الأهمية مع النمو المطرد

في النفقات الحكومية ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي في دول العالم المختلفة المتقدمة والنامية.

المملكة العربية السعودية واحدة من دول العالم التي أنفقت وبشكل سخي على الخطط التنموية الاقتصادية منذ الخطة الخمسية الأولى حتى الخطة الخمسية العاشرة، بهدف التسريع بعملية النمو الاقتصادي ومواجهة التوسع الكبير الذي شهدته المملكة العربية السعودية في بنيتها التحتية وفي مختلف القطاعات الاقتصادية.

جدول رقم (1)

الإنفاق الحكومي الجاري والرأسمالي كنسبة إلى الإنفاق الحكومي الإجمالي بالأسعار الجارية وبملايين الريالات

السنوات	الإنفاق الجاري	الإنفاق الرأسمالي	إجمالي الإنفاق الحكومي	الإنفاق الجاري كنسبة إلى الإنفاق الإجمالي %	الإنفاق الرأسمالي كنسبة إلى الإنفاق الإجمالي %
2000	216958	18364	235322	92.2	7.8
2001	223508	31632	255140	87.6	12.4
2002	203500	30000	233500	87.2	12.8
2003	223530	33470	257000	86.9	13.1
2004	247649	37551	285200	86.8	13.2
2005	284173	62301	346474	82.0	18.0
2006	322411	70911	393322	81.9	18.1
2007	347199	119049	466248	74.5	25.5
2008	388839	131230	520069	74.8	25.2
2009	416594	179840	596434	69.8	30.2
2010	455043	198842	653885	69.8	30.4
2011	550500	276200	826700	66.5	33.5
2012	611626	261679	873305	70.0	30.0

السنوات	الإنفاق الجاري	الإنفاق الرأسمالي	إجمالي الإنفاق الحكومي	الإنفاق الجاري كنسبة إلى الإنفاق الإجمالي %	الإنفاق الرأسمالي كنسبة إلى الإنفاق الإجمالي %
2013	731873	262861	994734	73.6	26.4
2014	821160	319443	1140603	71.9	28.1
2015	790979	210313	1001292	79.0	21.0
2016	696358	134155	830513	83.8	16.2
2017	746400	180000	926400	80.6	19.4

المصدر: وزارة المالية والهيئة العامة للإحصاء

يشير جدول رقم (1) إلى أن هناك تصاعدا للإنفاق الحكومي الإجمالي بشقية الجاري والرأسمالي خلال الفترة 2000م – 2017م , حيث بلغ الإنفاق الحكومي الجاري كنسبة إلى الإنفاق الإجمالي في العام 2000م 92.2% ثم تراجعت تدريجيا ووصلت إلى 80.6% في العام 2017م , نفس الحال بلغ حجم الإنفاق الرأسمالي كنسبة إلى الإنفاق الإجمالي في عام 2000م 7.8% ثم تصاعد تدريجيا خلال الفترة 2000م حتى 2017م ووصلت إلى 19.4% في العام 2017م كنسبة من الإنفاق الحكومي الإجمالي, وخاصة منذ الشروع في الإصلاحات الاقتصادية والتنوع الاقتصادي منذ 2015م وتغيير في هيكل الإنفاق الحكومي وتصاعد حصة نمو الإنفاق الحكومي الرأسمالي.

جدول رقم (2) الإنفاق الحكومي بشقية الجاري والرأسمالي كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي بملايين الريالات وبالأسعار الجارية خلال الفترة (2000م-2017م)

السنة	الإنفاق الجاري	الإنفاق الرأسمالي	إجمالي الإنفاق الحكومي	الناتج المحلي الإجمالي	نسبة الإنفاق الجاري إلى الناتج المحلي %	نسبة الإنفاق الرأسمالي إلى الناتج المحلي %	نسبة الإنفاق الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي %
2000	216958	18364	235322	710681	30.5	2.5	33.0
2001	223508	31632	255140	690516	32.4	4.5	36.9
2002	203500	30000	233500	711022	28.6	4.2	32.8
2003	223530	33470	257000	809279	27.7	4.1	31.8
2004	247649	37551	285200	970283	25.5	3.9	29.4
2005	284173	62301	346474	1230771	23.1	5.1	28.2
2006	322411	70911	393322	1411491	22.9	5.0	27.9
2007	347199	119049	466248	1558827	22.3	7.6	29.9
2008	388839	131230	520069	1949238	20.0	6.7	26.7
2009	416594	179840	596434	1609117	25.9	11.2	37.1
2010	455043	198842	653885	1980777	20.0	10.0	33.0
2011	550500	276200	826700	2517145	21.8	11.0	32.8
2012	611626	261679	873305	2759905	22.1	9.5	31.6
2013	731873	262861	994734	2799926	26.1	9.4	35.5
2014	821160	319443	1140603	2836313	28.9	11.3	40.2
2015	790979	210313	1001292	2453512	32.0	8.8	40.8
2016	696358	134155	830513	2418508	28.8	5.5	34.3
2017	746400	180000	926400	2575269	28.9	7.0	35.9

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

بالمقابل يشير جدول (2) إلى أن نسبة الإنفاق الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي في العام 2000م بلغت 30.5% ثم ارتفعت قليلا في العام 2001م ووصلت إلى 32.4% ثم تراجعت بشكل تدريجي في مساهمتها إلى الناتج المحلي الإجمالي ووصلت إلى 28.9% في العام 2017م، وفي الجانب الآخر كانت نسبة مساهمة الإنفاق الرأسمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي ضئيلة جدا في العام 2000م حيث بلغت 2.5% ثم تصاعدت ووصلت إلى أعلى نسبة لها 11.3% في العام 2014م.

ويتبين من ذلك أن الإنفاق الحكومي الجاري كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي تراجع نسبيا مع ارتفاع تدريجي لمساهمة الإنفاق الحكومي الرأسمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي، وذلك استجابة لرؤية المملكة 2030م نحو التنوع الاقتصادي والتغيير في البنية الهيكلية للاقتصاد السعودي.

4. النمذجة القياسية ونتائج الدراسة

1.4 النموذج القياسي

تم بناء النموذج القياسي لغرض تقدير العلاقة بين معدلات نمو الإنفاق الحكومي الجاري والرأسمالي ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 2000م – 2017م وعلى النحو التالي:

$$Ser0_1 = f\,(ser0_3, ser0_4)$$

$$Ser0_{1=}\ \beta_0 + \beta_1\ ser0_3 + \beta_2\ ser0_4 + e$$

حيث:

$Ser0_1$ = معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية وبملايين الريالات

$ser0_3$ = معدل نمو الإنفاق الحكومي الرأسمالي بالأسعار الجارية وبملايين الريالات

$ser0_4$ = معدل نمو الإنفاق الحكومي الجاري بالأسعار الجارية وبملايين الريالات

e = حد الخطاء العشوائي

سيتم تقدير النموذج القياسي أعلاه باستخدام متجه الانحدار الذاتي VAR وهو نموذج متعدد المتغيرات يتم على أساسه تفسير القيمة الحالية للمتغير بواسطة القيم الماضية للمتغير نفسه والمتغيرات الأخرى في النموذج، وقبل اعتماد تقدير النموذج ينبغي القيام بالعمليات القياسية التالية:

اختبار جذر الوحدة للسلسلة الزمنية الأصلية:

تم إجراء اختبار ديكي – فولر المطور (Augmented Dickey (ADF Fuller على السلسلة الزمنية الأصلية لمتغيرات الدراسة لاختبار استقراريه متغيرات النموذج وتحديد رتبة التكامل المشترك للسلسلة الزمنية وذلك باختبار الفروض التالية لكل سلسلة زمنية:

فرض العدم H_0: يوجد جذر الوحدة في بيانات السلسلة الزمنية، والسلسلة غير ساكنة (غير مستقرة).

فرض البديل H_1: لا يوجد جذر الوحدة في بيانات السلسلة الزمنية، والسلسلة ساكنة (مستقرة).

وتنطبق تلك الفروض على اختبار ADF المطور ويمكن عرضها بالرموز التالية:

$$H_0: \Upsilon = 1$$

$$H_1: \Upsilon < 1$$

جدول (3) نتائج اختبار ADF لجذر الوحدة للسلسلة الزمنية الأصلية

السلسلة الزمنية	القيم	اختبار ADF للمستوى			اختبارADF للفرق الأول			درجة التكامل
		مقطع	مقطع واتجاه	بدون مقطع واتجاه	مقطع	مقطع واتجاه	بدون مقطع واتجاه	
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	قيمة تاو	-3.32	-3.44	-2.55	---	---	----	I(0)
	القيمة الحرجة 5%و10%	-3.05	-3.29	-1.96	----	---	---	I(0)
	قيمة الاحتمالP	0.029	0.078	0.013	---	----	----	I(0)
معدل نمو الإنفاق الجاري	قيمة تاو	-2.71	-2.60	-1.80	---	-4.49	---	
	القيمة الحرجة 5%و10%	-2.66	-3.71	-1.60	---	-3.73	----	I(01)
	قيمة الاحتمال P	0.092	0.281	0.069	---	0.013	---	I(01)
معدل نمو الإنفاق الرأسمالي	قيمة تاو	-4.37	-5.63	-1.89	---	---	---	
	القيمة الحرجة 5%	-3.05	-3.71	-1.60	---	---	----	I (0)
	قيمة الاحتمال P	0.003	0.057	0.000	---	---	---	---

تشير نتائج اختبار ديكي – فولر المطور لجذر الوحدة للسلسلة الزمنية الأصلية أن جميع القيم المحسوبة (قيم تاو) اقل من القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5% و10% في حالة مقطع، مقطع واتجاه، بدون مقطع واتجاه في المستوى لكل المتغيرات محل الدراسة وفي الفرق الأول في حالة الإنفاق الجاري فقط في المقطع والاتجاه، مما يعني نرفض الفرضية الأساسية لعدم السكون (عدم الاستقرار) ونقبل فرض البديل، لا يوجد جذر الوحدة في بيانات السلسلة الزمنية للمتغيرات أي أن جميع المتغيرات (مستقرة) ويمكن استخدامها في التقدير والتنبؤ، ومتكاملة من الدرجة صفر I(0).

اختبار التكامل المشترك Co-integration Tests :

يظهر اختبار التكامل المشترك العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين المتغيرات محل الدراسة، ولاختبار التكامل المشترك Co-integration Tests بين المتغيرات سوف نستخدم اختبار جوهانسن Johansen approach الذي يشتمل على اختبارين هما: اختبار الأثر (Trace Test) واختبار القيمة المميزة العظمى (Max. Eigen Values Test).

جدول (4) نتائج اختبار جوهانسن للتكامل المشترك

Hypothesized Number of CE(s)	Trace statistic	0.05 Critical value	Prob	Max. Eigen statistic	0.05 Critical value	Prob
Non	24.56	29.79	0.17	21.13	24.25	0.52
At most 1	12.30	15.49	0.14	14.26	17.14	0.52
At most 2*	5.56	3.84	0.01	3.84	3.84	0.01

Denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level.

يتبين من جدول (4) الذي يشير إلى نتائج اختبار جوهانسن حسب اختبار الأثر (Trace) إلى وجود ثلاثة متجهات للتكامل المشترك عند مستوى معنوية 5%، أي وجود معادلات متكاملة، مما يعني رفض فرض العدم القائل بعدم وجود تكامل مشترك ويؤكد ذلك وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة.

أما اختبار القيمة العظمي لجوهانسن فتشير إلى وجود متجهين معنويين عند مستوى معنوية 5% مما يؤكد عدم وجود الانحدار الزائف ووجود التكامل المشترك بين المتغيرات محل الدراسة.

اختبار السببية لجرانجر Granger Causality Test:

نتيجة لحساسية اختبار السببية لفترات إبطاء مختلفة، فقد تم استخدام اختبار F في حالة جرانجر للسببية من اجل تحديد اتجاه السببية بين متغيرات الدارسة فيما إذا كانت باتجاه واحد أو اتجاهين متبادلين أو أن كلاهما مستقلين عن بعضهما.

ويطبق اختبار جرانجر للسببية من خلال تقدير نموذج انحدار ذاتي(VAR)، أي أن نماذج VAR تسمح باختبار السببية وتشر السببية إلى قدرة أحد المتغيرات للتنبؤ بالآخر وتسببه على افتراض وجود متغيرين يؤثر كل منهما على الآخر من خلال فترات إبطاء، وعلية يعتمد اختبار سببية جرانجر على تقدير النماذج التالية:

$$Xt = \sum_{i=1}^{m} a_i Xt - i + \sum_{j=1}^{n} bjYt - j + Ut \ldots$$

$$Yt = \sum_{i=1}^{r} c_i Yt - i + \sum_{j=1}^{s} djXt - j + Vt$$

جدول (5) نتائج اختبار سببية جرانجر

العلاقة السببية	المشاهدات	F- statistic	Prob.
SER03 ➔SER01	17	0.928	0.351
SER01 ➔SER03		2.474	0.138
SER04 ➔SER01	17	0.124	0.729
SER01 ➔SER04		4.390	0.054
SER04 ➔SER03	17	0.080	0.780
SER03 ➔SER04		0.319	0.581

كل المتغيرات تم التعبير عنها بالأسعار الجارية وبملايين الريالات

حيث:

SER01 = معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

SER03 = معدل نمو الإنفاق الحكومي الرأسمالي

SER04 = معدل نمو الإنفاق الحكومي الجاري

من جدول (5) في الحالة الأولى نختبر سببية معدل نمو الإنفاق الرأسمالي على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في هذه الحالة نقبل الفرضية الصفرية القائلة بان معدل نمو الإنفاق الرأسمالي لا يتسبب في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك نقبل الفرضية الأخرى القائلة بأن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لا يتسبب في نمو الإنفاق الرأسمالي أي لا توجد علاقة سببية وسببية عكسية.

أما في الحالة الثانية فتم اختبار سببية معدل نمو الإنفاق الجاري على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في هذه الحالة نقبل الفرضية الصفرية القائلة بان معدل نمو الإنفاق الجاري لا يتسبب في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، ولكن نرفض الفرضية الأخرى القائلة بان معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لا يتسبب في نمو الإنفاق الجاري ولكن نقبل الفرضية البديلة أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي تسبب في معدل نمو الإنفاق الجاري.

في حين أن الحالة الثالثة تبين انه لا توجد علاقة سببية وسببية عكسية بين معدل نم الإنفاق الحكومي والإنفاق الجاري.

نموذج الانحدار الذاتي VAR:

جرت العادة قبل تطبيق هذا النموذج معرفة عدد فترات الإبطاء المثلى التي سنطبقها على النموذج، وسيتم تحديد فترات الإبطاء المثلى اعتمادا على المعايير اكايك (AIC) ومعيار سكواز (SC) ومعيار هانان – كوين (H-Q) وسيتم اختيار فترة الإبطاء المثلى التي تحمل اقل قيمة من هذه المعايير.

جدول (6) عدد فترات الإبطاء المثلى لنموذج VAR

Lag	AIC	SC	H-Q
0	24.35*	24.50*	24.36*
1	24.48	25.06	24.51
2	25.37	26.39	25.42

تشير إلى رتبة الفجوة التي تم اختيارها من خلال المعيار

يشير الجدول رقم (6) أن عدد فترات الإبطاء هي فترة واحدة اعتمادا على معيارAIC الذي يحمل اقل قيمة عند فترة الإبطاء 0 وعلية ستكون هي فترة الإبطاء المثلى.

وبعد أن أجرينا سابقا اختبار سكون (استقرار) السلسلة الزمنية للمتغيرات محل الدراسة واختبار التكامل المشترك وتحديد فترة الإبطاء المثلى أوجدنا تقير النموذج VAR كما هو مبين من الجدول التالي:

جدول (7) نتائج تحليل نموذج VAR

المتغيرات	SER01	SER03	SER04
SER01(-1)	0.21328 (0.3079) [0.6927]	1.1257 (0.7047) [1.5972]	0.3626 (0.1747) [2.0755]
SER03(-1)	0.1481 (0.1236) [1.1793]	-0.17268 (0.2830) [-0.610]	-0.0484 (0.0701) [-0.6898]
SER04(-1)	-0.3889 (0.4954)	-0.6137 (1.1340)	0.14241 (0.2811)

المتغيرات	SER01	SER03	SER04
C	[-0.7850] 7.4058 (4.4899) [1.6494]	[-0.5412] 16.6720 (10.277) [1.6222]	[0.5065] 4.6266 (2.5478) [1.8159]
R-square	0.128	0.180	0.367
Adj. R - square	-0.072	-0.002	0.221
F-statistic	0.642	0.956	2.517
Log likelihood	-66.58	-80.658	-56.94
Akaike AIC	8.30	9.95	7.17
Schwarz SC	8.49	10.15	7.36

( ) تعني standard errors (الاخطاء المعيارية).
[ ] تعني t- statistics (اختبار t).

يتبين من الجدول رقم (7) أن هناك 3 نماذج للانحدار الذاتي VAR للمتغيرات محل الدراسة غير اننا سنختار النموذج الثالث معنوي وأعلى معامل انحدار، حيث تشير النتائج في هذا النموذج بأن زيادة معدل نمو الناتج المحلي (SER01) لسنة سابقة بمقدار وحدة واحدة فان معدل نمو الإنفاق الجاري (SER04) في السنة الحالية سيزداد بمقدار (0.362) وحدة، في حين معدل نمو الإنفاق الجاري في سنة سابقة ليس له أثر على معدل نمو الإنفاق الجاري في السنة الحالية.

بالمقابل فان معدل نمو الإنفاق الرأسمالي (SER03) لسنة سابقة ليس له أثر معنوي على الإنفاق الجاري في السنة الحالية، كما بلغت القدرة التفسيرية لهذا النموذج R^2 تمثل 36.2% بينما قيمة

Adj. R square هي 22%، في حين بلغت قيمة إحصاءه F 2.51.

اختبار الجذور المقلوبة:

يشير هذا الاختبار أن جميع النقاط تقع داخل الدائرة فيما عدا نقطة واحدة تقع في حد التماس للدائرة وليس خارجها.

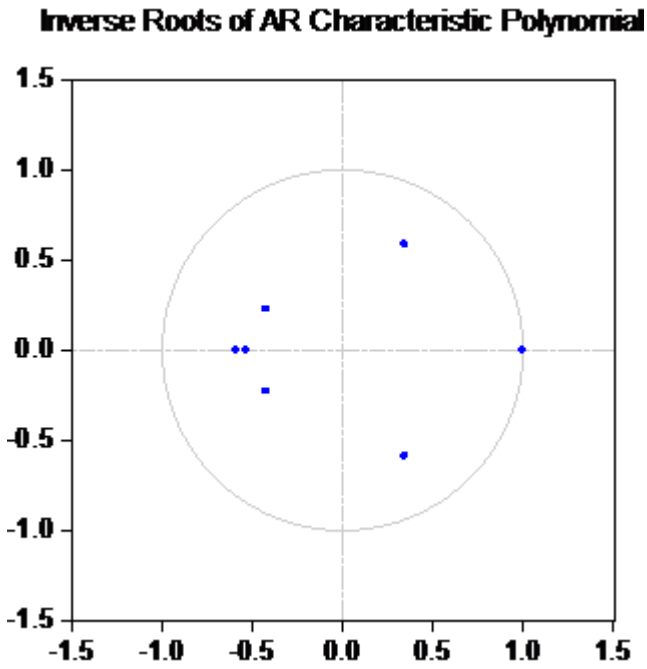

دوال استجابة النبضة IRF:

تقيس دوال استجابة النبضة أثر الصدمة التي يتعرض لها متغير داخلي ما داخل نموذج الانحدار الذاتي ذات المتجه (VAR) على القيم الحالية والمستقبلية للمتغيرات الأخرى لهذا النموذج.

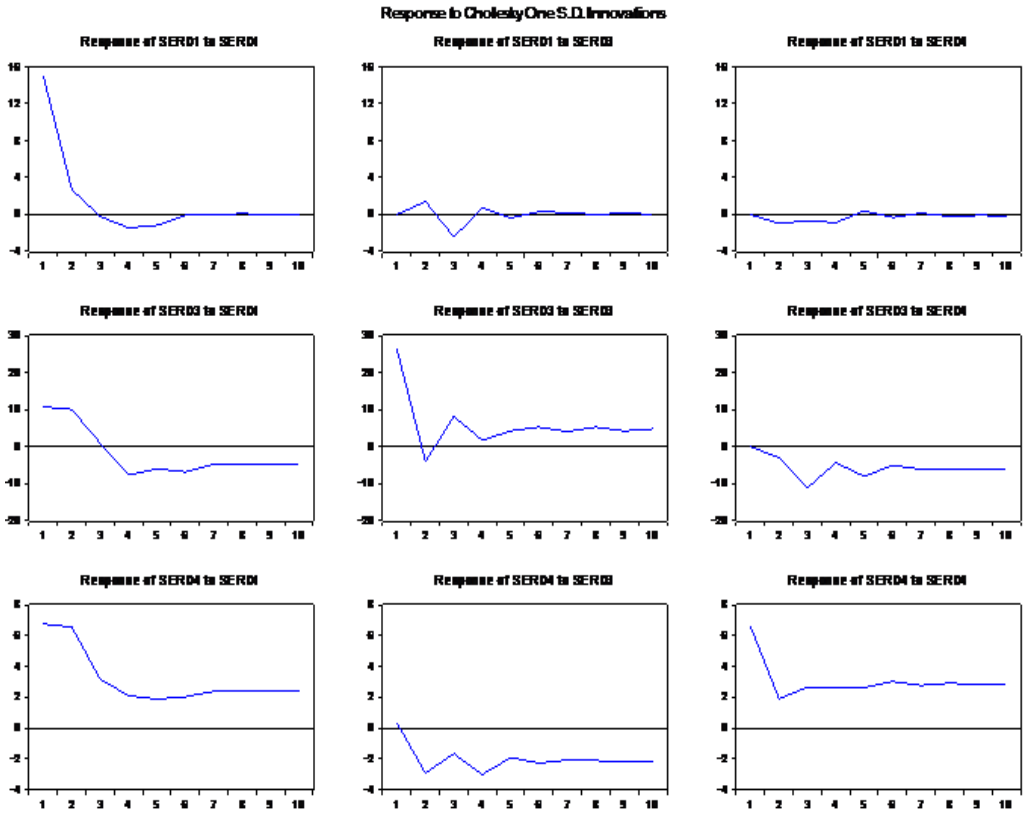
Response to Cholesky One S.D. Innovations
Response of SERD1 to SERD1
Response of SERD1 to SERD3
Response of SERD1 to SERD4
Response of SERD3 to SERD1
Response of SERD3 to SERD3
Response of SERD3 to SERD4
Response of SERD4 to SERD1
Response of SERD4 to SERD3
Response of SERD4 to SERD4

جدول (8) استجابة SER01 لحدوث صدمة بمقدار انحراف معياري واحد
Response of SER01

period	SER01	SER03	SER04
1	14.999	0.000	0.000
2	2.7105	1.424	-0.982
3	-0.2360	-2.437	-0.660
4	-1.452	0.728	-0.869
5	-1.154	-0.347	0.397
6	-0.076	0.300	-0.317
7	-0.094	0.204	0.128
8	0.112	0.005	-0.185
9	-0.070	0.169	-0.107
10	-0.090	0.014	-0.114

يوضح الجدول رقم (8) أن استجابة (SER01) معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لصدمة مفاجئة بمقدار انحراف معياري واحد في المتغير نفسه والمتغيرات المستقلة الأخرى , ويتبين أن استجابة SER01 للصدمات في المتغير نفسه كانت موجبة ومرتفعة في السنة الأولى وصلت إلى 14.99م انخفضت في السنة الثانية و في السنوات اللاحقة وأخذت قيم موجبة وسالبة حتى السنة العاشرة . أما استجابة المتغير (SER01) معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بمقدار انحراف معياري واحد في المتغير (SER03) معدل نمو الإنفاق الرأسمالي بلغت صفر في السنة الأولى أي ليس له تأثير ثم ارتفعت قليلا بقيم منخفضة موجبة وسالبة حتى السنة العاشرة ويدل ذلك على أن متغير معدل نمو الإنفاق الرأسمالي ليس له أثر على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

بالمقابل استجابة المتغير (SER01) لصدمة بمقدار انحراف معياري واحد في المتغير (SER04) معدل نمو الإنفاق الجاري في السنة الأولى كانت صفر أي

ليس لها تأثير ثم ارتفعت قليلا وبقيم سالبة في معظم الفترات حتى السنة العاشرة بقيمة ضئيلة وسالبة، ويشير ذلك أن معدل نمو الإنفاق الجاري ليس له أثر على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

تحليل مكونات التباين:

يقيس تحليل مكونات التباين مقدار التباين في التنبؤ بالمتغير التابع عن خطاء التنبؤ في المتغير ذاته وكذلك المقدار الذي يعود إلى خطاء التنبؤ في المتغيرات المستقلة الأخرى في النموذج، إذ يقوم هذا النموذج بتجزئة تباين أخطاء المتغير إلى عدد من الأجزاء تعزى إلى المتغير التابع والمتغيرات المستقلة في النموذج كل على حدا.

جدول رقم (10) نتائج تحليل مكونات التباين
Variance Decomposition of SER01
(معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي SER01)

period	S.E	SER01	SER03	SER04
1	14.999	100.000	0.000	0.000
2	15.340	98.727	0.862	0.410
3	15.548	96.122	3.297	0.579
4	15.657	95.650	3.468	0.880
5	15.708	95.566	3.494	0.938
6	15.715	95.492	3.528	0.978
7	15.717	95.470	3.544	0.985
8	15.718	95.457	3.543	0.998
9	15.720	95.441	3.554	1.003
10	15.721	95.436	3.555	1.005

S.E = الخطاء المعياري.

SER01= معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

SER03 = معدل نمو الإنفاق الرأسمالي

SER04 = معدل نمو الإنفاق الجاري

يتبين من الجدول السابق أن المتغير SER01 يفسر 100% من مكونات التباين في المتغير SER01 - معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي في السنة

الأولى عند حدوث صدمة بمقدار انحراف معياري واحد في المتغير نفسه ثم يتراجع ليصل إلى 95.43% بعد مرور عشر سنوات.

في حين متغير معدل نمو الإنفاق الرأسمالي (SER03) لا يفسر شيئا في مكونات التباين لمتغير الناتج المحلي الإجمالي في السنة الأولى، أما في السنة الثانية فإنه يفسر 0.86% من مكونات التباين ثم يتصاعد قليلا ليصل في السنة العاشرة إلى 3.55% من مكونات التباين.

بينما متغير معدل نمو الإنفاق الجاري (SER04) (Adj. R square هي 22%) وقيمة إحصاءه F 2.51) لا يفسر شيئا من مكونات التباين لمتغير الناتج المحلي الإجمالي في السنة الأولى، أما في السنة الثانية فانه يفسر0.410% من مكونات التباين ثم يتصاعد قليلا حتى يصل في السنة العاشرة إلى 1.00% من مكونات التباين.

5. الخلاصة

تناولت هذه الدراسة العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي (النمو الاقتصادي) في المملكة العربية السعودية خلال الفترة من 2000 وحتى 2017. تطرق البحث لأهم النظريات التي تحدثت عن النمو الاقتصادي بشكل عام وعن العلاقة والعوامل المؤثرة عليه ومن ثم النظريات التي تحدثت عن علاقة الإنفاق الحكومي بالنمو الاقتصادي وخصوصا نظريتي كينز وواجنر، حيث ركزت الأخيرة على دور النمو الاقتصادي في قيادة الإنفاق الحكومي، في حين برهنت نظرية كينز وخصوصا في أزمة الثلاثينيات الميلادية (أزمة الكساد الكبير) على أن الإنفاق الحكومي كان له القوة في دفع عجلة الاقتصاد. ولاختبار العلاقة السببية بين المتغيرات اختبرت الدراسة درجة السكون ل (ADF) الموسع للتحقق من ساكنه المتغيرات ومن ثم اختبار جوهانسون والذي أكد على وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، ومن ثم أصبح من الممكن اختبار العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي، حيث تم ذلك من خلال اختبار سببية جرانجر. كانت أهم النتائج التي توصل لها البحث:

- سكون السلاسل الزمنية في الفرق الأول وليس في المستوى وفقا لاختبار جذر الوحدة ل (ADF)، حيث أصبح من الممكن إجراء أحد اختبارات التكامل المشترك.

- وفقا لاختبار جوهانسون للتكامل المشترك، وضحت النتائج وجود علاقة تكاملية بين المتغيرات وفقا لمقياس Trace and Max, Statistics مما أعطى الضوء الأخضر لإمكانية إجراء اختبار السببية.
- أظهرت اختبارات السببية لجرانجر أن هناك سببية ذو اتجاه واحد من الإنفاق الحكومي في المملكة العربية السعودية متجهة للنمو الاقتصادي.
- نتائج هذه الدراسة دعمت الفكر والرؤية الكنزية ومن ثم خالفت قانون واجنر، لذلك توصي الدراسة على مضاعفة الإنفاق الحكومي وزيادته لتحقيق النمو والازدهار الاقتصادي من خلال دعم البنية التحتية ومشاركة القطاع الخاص ودعمه حتى يحقق الدور والهدف المطلوب منه.

المراجع والمصادر

1- المزروعي، علي سيف علي، (2010) أثر الإنفاق العام على الناتج المحلي الإجمالي – دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية المتحدة للفترة 1990م-2009م، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية – العدد 1, 2010م.

2- العمر، حسين علي عمر (2010) أثر الإنفاق الحكومي على الناتج المحلي بدولة الكويت للفترة (1970م-2004) المجلة العلمية جامعة الملك فيصل، العدد الأول، المجلد 11، 2010م.

3- العيسى، سلوى (2006) اثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة , رسالة ماجستير, جامعة الملك سعود.

4- خفاجة، أمل حمدان (2013) أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي" دراسة قياسية على الاقتصاد الفلسطيني 1996-2011 , الجامعة الإسلامية – غزة, كلية التجارة, دراسة ماجستير.

5- سلامي، احمد (2015م)، العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر – دراسة تطبيقية للفترة 1970-2013م، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السابع، يونيو , 2015م – الجزائر.

6- باسويد، سالم عبدالله (2017م) أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في اليمن خلال المدة 1990-2014 مجلة جامعة الأندلس للعلوم التقنية العدد 16 المجلد 17، أكتوبر-ديسمبر 2017م.

7- صندوق النقد الدولي، تقرير عام 2018.

8- غضابنة، ليلية (2015) العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية للفترة "1990-2012"، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد 2، العدد1.

1- Albatel, A. H. (2000). The Relationship Between Government Expenditure and Economic Growth in Saudi Arabia. Journal of King Saud University, 12 (2), 182– 191.
2- Engle, R. F., Granger, C. W. J. and Mar, N. (1987). Co-Integration and Error Correction : Representation, Estimation and Testing. Econometrica, 55(2), 251– 276.
3- Dickey, D. and Fuller, W. (1981). Likelihood Ratio Statistics for Autoregressive Time Series with a Unit Root. Econometrica, 49(4), 1057–1072.
4- Johansen, S. and Juselius, K. (1990). Maximum Likelihood Estimation and Inference on Co-integration With Applications to the Demand For Money. Oxford Bulletin of Economics and Statistics, 52(2), 169–210.
5- Srinivasan, P. (2013). Causality between Public Expenditure and Economic Growth: The Indian Case, International Journal of Economics and Management, 7 (2): 335-347.
6- Tuwaijri, A. (2001). The Relationship Between Exports and Economic Growth. Journal of King Saud University, 13(1), 219–234.
7- Ghali, K. H. (1997). Government Spending and Economic Growth in Saudi Arabia. Journal of economic development, 22(2), 165–172.
8- Muritala, Taiwo and Taiwo, Abayomi. (2011). Government expenditure and economic development: empirical evidence from Nigeria, European Journal of Business and Management, 3 (9): 18-28.